مهددات أمن الحدود في أفريقيا:

المظاهر والأسباب وسياسات الاستجابة

Border Security Threats in Africa:

Manifestations, Causes and Response Policies

احمد أمل

دكتوراه – مدرس – قسم السياسة والاقتصاد – كلية الدراسات الافريقية العليا بجامعة القاهرة

مقدمة

تتسم الحدود الأفريقية تقليدياً بضعف قدرة الحكومات على إدارتها، فبينما تضم القارة الأفريقية 109 من الحدود الدولية تمتد بطول 80 ألف كيلومتر، ولكن أقل من ربع هذه المسافة الممتدة تم تعيينها بصورة محددة ودقيقة. فعلى سبيل المثال، بقسمة عدد أفراد الأمن الحدودي الرسميين على طول الحدود الأفريقية، يمكن القول بأن فرد أمن واحد يراقب ويحمي مسافة من الحدود تمتد لنحو 128 كيلومتر.[1] وفي ظل هذا النقص الشديد في العنصر البشري، وفي ظل التحديات الأمنية الكبيرة التي تواجه الدول الأفريقية في إدارة حدودها، تميل العديد من الدول لإدخال نقاط المراقبة الحدودية لداخل حدودها لمسافة تمتد أحياناً لنحو 20 كيلومتر ليسهل ربطها بالوحدات الأمنية الداخلية الأخرى. وعلى الجانب الإنساني تأتي الحدود الأفريقية لتقسم أكثر من 175 جماعة إثنية أفريقية اضطر أفرادها لتتوزع على بلدين أو أكثر بفعل الحدود.[2]

وفي ظل التهديدات المتنامية لأمن الحدود في أفريقيا والتي فرضت على الدول الأفريقية منحها أولوية على جدول اهتماماتها في المجال الأمني، تبرز **إشكالية بحثية** رئيسية تتعلق بملاءمة الاستجابات الأفريقية على المستويات الثلاثة الوطني والإقليمي والقاري لتحقيق المواجهة الفعالة

للمهددات المختلفة لأمن الحدود. على هذا الأساس تثير هذه الإشكالية سؤالاً بحثياً رئيسياً مفاده: كيف واجهت القارة الأفريقية الزيادة الكيفية والكمية في مهددات أمن الحدود؟

ويرتبط بهذا السؤال الرئيسي عدد من **الأسئلة الفرعية** تتضمن:

- كيف يمكن تعريف مفهوم أمن الحدود بدقة لتمييزه عن عدد من المفاهيم ذات الصلة؟
- ما هي الاتجاهات الرئيسية السائدة في الأدبيات المعنية بدراسة أمن الحدود في أفريقيا؟
- ما هي المظاهر المتعددة لمهددات أمن الحدود في أفريقيا؟
- كيف يمكن تفسير الزيادة الكمية والنوعية في مهددات أمن الحدود بين الدول الأفريقية؟
- وفق أي مقاربة استجابت القارة الأفريقية لمهددات أمن الحدود؟
- إلى أي مدى حققت الاستجابة الأفريقية متعددة المستويات نجاحات ملموسة في مواجهة مهددات أمن الحدود؟

وللإجابة على هذا التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية تسعى الدراسة لتحقيق عدد من **الأهداف** تتضمن:

- رصد المهددات المختلفة لأمن الحدود في القارة الأفريقية.
- استكشاف أبرز أسباب ظهور هذه المهددات لأمن الحدود وتفاقمها.
- تحليل الاستجابات الأفريقية المتعددة لمهددات أمن الحدود سواء على المستوى القاري أو الإقليمي أو الوطني.

أولاً: الإطار النظري والمفاهيمي

تتصل الدراسة بالتطورات المهمة التي شهدها حقل العلاقات الدولية على مستوى النظريات والتي باتت تتعامل مع

1. الإطار النظري

واكبت السنوات الأخيرة للحرب الباردة بروز النظرية البنائية Constructivism كطرح بديل يسعى لإعادة الاعتبار للعوامل الاجتماعية في تحليل العلاقات الدولية. وقد شكل مجال الدراسات الأمنية واحدة من أكثر الحقول البحثية تأثراً بالنظرية البنائية بصورة جوهرية.

وتقوم البنائية في مجملها على عدد من المقولات التأسيسية تتضمن[3]:

- رفض مركزية الدولة الوطنية في العلاقات الدولية ومنح الاعتبار لمجموعة من الفاعلين الآخرين كالقوى الاجتماعية دون الوطنية والمنظمات الدولية.
- النظر لبنية النظام الدولي كبنية اجتماعية تنظمها مجموعة من القيم العامة المنظمة والتي تتجاوز فكرة القانون الدولي لما هو أبعد من ذلك.
- استمرارية عملية بناء النظام الدولي عبر التفاعلات المستمرة بين مختلف الفاعلين الأمر الذي يؤدي حتماً لحالة من التغير المستمر في بنية النظام الدولي التي تتسم في الكثير من الأوقات بطابع فوضوي Anarchic.
- رفض ما قدمته النظريات الوضعية في العلاقات الدولية من محاولة صياغة قوانين عامة حاكمة لسلوك الدول في المجال الدولي، والتي تنطلق جميعها من افتراض للرشادة والموضوعية في سلوك هذه الدول.

وقد تجلى اهتمام المدرسة البنائية بالقضايا الأمنية بما فيها أمن الحدود من خلال مجموعة من الكتابات المتراكمة التي عرفت بمخرجات "مدرسة كوبنهاجن"، والتي قامت على انتقاد مفهوم "الأمن القومي" بصورة خاصة كأحد المفاهيم الرئيسية في كتابات المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية. واعتمد هذا النقد على ما قدمه عالم ما بعد الحرب الباردة من شواهد على الهوة الآخذة في الاتساع بين "الأمن" و"السياق القومي" وذلك من خلال اتجاهين متوازيين أولهما ظهور مهددات أمنية ذات طابع عالمي تتجاوز حدود الدول وتعبرها بسهولة ويسر وتشكل ظواهر. أما الاتجاه الثاني فيتمثل في ظهور مهددات للأمن تحمل صلات واضحة بالأبعاد المحلية

Domestic dimension وتتصل بصورة أكبر بالجوانب الاجتماعية الأمر الذي يجعل محاولة مواجهتها على نطاق محدود داخل حدود الدولة سياسة غير ذات جدوى.[4]

وفي مواجهة التغيرات الكبرى الطارئة على مهددات الأمن، أولت مدرسة كوبنهاجن اهتماماً كبيراً بنظم الأمن العابرة للحدود في إطار ما قدمه باري بوزان وآخرون من إسهامات في إطار نظرية "مركب الأمن الجماعي" Regional Security Complex Theory والتي تعد النمط الأكثر فاعلية من أنماط الاعتماد المتبادل في النظام الدولي، وذلك انطلاقاً من تصور الأمن كبناء اجتماعي متراكم وليس وضعاً مستهدفاً، والذي يمكن المساهمة في تكوينه من خلال تبادل الدعم بين أطراف ذات مصلحة مشتركة في مواجهة تهديد وجودي طارئ. ويعتمد الأمن الجماعي على تشارك عدد من الدول القيم والوسائل والأدوات في مواجهة تحدي أمني مشترك، مع تجاوز فكرة الأحلاف الدولية الموسعة ذات الخلفية الأيديولوجية، ومنح المزيد من الأهمية لمنظمات الأمن الجماعي ذات النطاق الإقليمي والإقليمي الفرعي، ومع استيعاب التحول الطارئ على طبيعة التفاعلات الإقليمية وطبيعة المهددات الأمنية كذلك والذي يمنح البعد الاقتصادي مكانة أكبر في حسابات الأمن الإقليمي. [5]

تأسيساً على ما تقدم، وبتطبيق هذه المقولات على موضوع الدراسة في الحالة الأفريقية يلاحظ أن المناطق الحدودية الأفريقية تشكل نطاقات لتفاعلات ممتدة متعددة الأبعاد بين مجموعة من الفاعلين الرسميين وغير الرسميين الأمر الذي خلق فراغاً نسبياً للسلطة في هذه المناطق مما فتح الباب لمنافسة على ملء هذا الفراغ متسبباً في مهددات متعددة للأمن.[6]

2. الإطار المفاهيمي

على الرغم من الأهمية الكبرى لأمن الحدود واحتلاله موقعاً مركزياً على قائمة صانعي القرار والأكاديميين على السواء، هناك صعوبة كبيرة تواجه عملية إصدار تعريف جامع لأمن الحدود Border security.[7] لكن يمكن رصد بعض المساهمات المتعددة في مجال أمن الحدود، فوفق تعريف وزارة الأمن الداخلي في الولايات المتحدة الأمريكية يعرف أمن الحدود بأنه حماية الحدود الدولية من الانتقال غير القانوني للأسلحة والمخدرات وتهريب الأشخاص

والبضائع، من خلال تعزيز التجارة والسفر القانونيين بما يحقق أمن البلاد ورخائها الاقتصادي ويعزز من سيادتها الوطنية.[8]

كما عرفت بعض المصادر الأكاديمية أمن الحدود انطلاقاً من غاياته بأنه كل ما يرتبط بتعزيز قدرة الحدود الدولية على إعاقة انتقال النشاط الإجرامي عبر الحدود، وذلك بغرض تقليل مظاهر الضعف المترتبة على فقدان السيطرة على الحدود ودخولها في حالة من الفوضى بما يؤثر بالسلب على مستوى الحياة والنشاط الاقتصادي الشرعي.[9] بينما تذهب تعريفات أخرى لتعريف أمن الحدود بوسائله من خلال اعتبار أمن الحدود هو تلك العملية المتضمنة نشر الأفراد والتقنيات والبنية التحتية بما يضمن بقاء الحدود محمية من كل المهددات المحتملة.[10]

ويتقاطع مفهوم أمن الحدود مع عدد من المفاهيم المتداخلة أبرزها إدارة الحدود Border Management وهو المفهوم الذي يقصد به الآليات التي يمكن من خلالها تحقيق التوازن بين غايتين متناقضتين ظاهرياً هما تيسير انتقال الأفراد والبضائع بين الدول بالطرق المشروعة، والحد من دخول أي منها بغير هذه الطرق. وتتضمن هذه الآليات العلاقات الدولية الفعالة، والترتيبات الإقليمية، وسياسات التنمية المتوازنة على جانبي الحدود الدولية، وإجراءات تنظيم الهجرة، والتجارة العابرة للحدود.[11] كما يقصد بإدارة الحدود كافة الوسائل والإجراءات المطبقة على عبور الأفراد والبضائع من أجل ضمان خضوعها للقانون، والتي يتم فرضها من قبل عدد من المنظمات والهيئات المختصة والتي تتبنى معايير موحدة، بالاستعانة ببنية تحتية من الوسائل المادية والتقنية المساعدة.[12]

هذا بجانب مفهوم ضبط الحدود Border Control والذي يعني كل أنشطة السلطات المخولة بالاتساق مع القانون المحلي والدولي والتي يتم القيام بها على الحدود الدولية والتي تشكل استجابة لأي محاولة لعبور الحدود أو فرض تهديد على مناطق جوارها المباشر. [13]لكن العديد من التطورات التي شهدها العالم على المستويات السياسية والأمنية والتقنية دفعت باتجاه توسيع نطاق مفهوم ضبط الحدود بحيث يتجاوز عملية عبور الحدود الدولية ليشمل تأسيس نظام

متكامل يعتمد بالأساس على المعلومات ويشمل مراقبة التدفقات العابرة للحدود في كل مراحل تحركها بين نقطتي الانطلاق والوصول.[14]

ثانياً: اتجاهات الأدبيات في دراسة أمن الحدود الأفريقية

يشهد مجال دراسات الحدود في القارة الأفريقية مفارقة واضحة. فعلى الرغم من القدم النسبي لبداية اهتمام العديد من الأدبيات الدولية بقضايا الحدود في القارة الأفريقية، إلا أن النسبة الغالبة من هذه الدراسات اعتمدت على المداخل المرتبطة بالقانون الدولي والتنظيم الدولي من دون الاشتباك المباشر مع سياسات إدارة الحدود وضبطها التي يتم تبنيها في القارة الأفريقية على المستوى الوطني والإقليمي، الأمر الذي انعكس بصورة واضحة في غياب الدراسات المتصلة بصورة مباشرة بقضايا "أمن الحدود" في القارة الأفريقية حتى بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. فالعديد من التطورات على أرض الواقع قادت الدراسات الأكاديمية لتطورات ضرورية منحت في النهاية الدراسات المتعلقة بأمن الحدود في أفريقيا مكانتها الطبيعية.

ويشكل كتاب إيان براونلي وإيان برنز الذي حمل اسم "الحدود الأفريقية: موسوعة قانونية ودبلوماسية" الصادر في عام 1979 مرجعية رئيسية للدراسات المهتمة بمجال الحدود في القارة الأفريقية حيث تبنى مقاربة شاملة اعتمدت على تتبع كل الحدود الدولية التي تربط أي دولتين أفريقيتين ورصد واقعها الجغرافي والأسانيد القانونية المنظمة لها وواقعها القائم من حيث عمليات الترسيم والتعيين وذلك في كتاب ضخم تجاوز الألف وثلاثمائة صفحة. [15]

وقد ركزت مجموعة من الأدبيات على العلاقة بين الحدود وأزمة الدولة الأفريقية، وكيف لعبت الحدود بطبيعتها المصطنعة المتصلة بالمصالح الاستعمارية دوراً سلبياً في فشل عمليات اكتمال أركان الدولة الأفريقية، وهو ما ردته الأدبيات لمصادر يتعلق بعضها بطبيعة الحدود الأفريقية ذاتها بما تتسم به من مخالفة لمقتضيات بالواقع الجغرافي والسكاني، بينما يتعلق بعضها الآخر بعجز الحكومات الأفريقية المتعاقبة عن إدارة هذه الحدود بصورة فعالة. ومن بين أبرز الكتابات التي تناولت العلاقة بين الحدود والدولة الأفريقية كتاب جيفري هربست الذي صدر عام 2000

حاملاً اسم "الدولة والقوة في أفريقيا: دروس مقارنة في السلطة والسيطرة" الذي تناول فصله الخامس تفصيلاً مشكلات الحدود الأفريقية تحت مصطلح صكه باسم "التصميم الوطني" National Design. ويضاف لكتاب هربست الكتاب الذي حرره ريكاردو رينيه لاريمونت الصادر عام 2005 بعنوان "الحدود، القومية، والدولة الأفريقية".[16]

وبالتوازي مع موجة التحول الديموقراطي في القارة الأفريقية أبدت العديد من الدراسات تركيزاً كبيراً على الربط بين أدوار الفاعلين الرسميين وغير الرسميين فيما يتعلق بالحدود الدولية الأفريقية على النحو الذي أدت فيه العديد من التفاعلات الاجتماعية وصعود الفاعلين من دون الدولة إلى فقدان الحدود الدولية مساحة كبيرها من دورها في الفصل بين نطاقات السيادة وتنظيم العبور من أحدها للآخر، لتصبح أكثر نفاذية عبر آليات متعددة أبرزها الهجرة والتحركات السكانية. ويضاف هذا للضغط الذي تعرضت له الحدود الدولية من الخارج في صورة تطور متسارع على مسار الإقليمية بما ألزم الدولة الأفريقية تبني منطق أكثر مرونة فيما يتعلق بإدارة الحدود والأدوار المتوقعة منها. وفي هذا السياق شكل الكتاب الذي حرره بول نيوجنت وأنتوني أسيواجو مصدراً رئيسياً بعد أن صدر في عام 1996 حاملاً عنوان "الحدود الأفريقية: الحواجز، والقنوات، والفرص". [17]

ومن بين أكثر الأدبيات التي تبنت مقاربة التعامل مع الحدود الأفريقية كمنافذ عبور الكتاب الذي حرره كل من كريستينا أودلسمان رودريجيز وجوردي توماس الذي يحمل اسم "عبور الحدود الأفريقية: الهجرة والتنقل"، وهو الكتاب الصادر عن مركز الدراسات الأفريقية بجامعة لشبونة عام 2012، والذي يركز على التفاعلات السياسية والاجتماعية العابرة للحدود بين الجماعات الأفريقية التي قسمتها الحدود الدولية في عدد كبير من الحالات شملت إثيوبيا وموريتانيا والكاميرون وبوتسوانا، عبر دراسة قضايا متنوعة كالهجرة وانتقال العمالة وسياسات الهوية. [18]

لكن التحديات الأمنية المتعددة التي فرضها الواقع الأفريقي أعادت قضايا أمن الحدود لموقعها المركزي الطبيعي من الدراسات ذات الصلة بالحدود الأفريقية. فقد ناقش كتاب فيليب فرود الذي حمل اسم "الأمن على الحدود: الممارسات العابرة للحدود والتقنيات في غرب أفريقيا" قضية

مركزية أبرزها عنوان الفصل الثالث "المعرفة الأمنية والتدخل السياسي" والتي تشير إلى الفجوة المتسعة بين التطور الفني والتكنولوجي المتسارع في مجال أمن الحدود وبين الاعتبارات السياسية التي عادة ما تتدخل مع عمليات تأمين الحدود لتؤثر عليها سلباً. وقد استعرض الكتاب بالكثير من التفصيل البنية التحتية لأمن الحدود في غرب أفريقيا فضلاً عن التطورات المهمة التي وفرتها الأطر الإقليمية الجماعية في عمليات تأمين وإدارة الحدود الدولية بين دول غرب أفريقيا.[19]

كما قدم الكتاب الذي حرره سيليستين باسي وأوشيتا أوشيتا بعنوان "الحوكمة وأمن الحدود في أفريقيا" عرض شامل لكافة نظم إدارة أمن الحدود المطبقة في أفريقيا من خلال ثلاثة عشر فصلاً غطت المستويات الوطنية والإقليمية لهذه النظم، فضلاً عن العمليات الفرعية المتخصصة كتنظيم عبور الأفراد، والتحكيم الدولي في نزاعات الحدود وأثره اللاحق على تنظيم أمن الحدود، وآليات ضبط تدفقات الأسلحة عبر الحدود الأفريقية. ويتمتع هذا الكتاب بميزة رئيسية كونه يشكل إسهاماً أفريقياً خالصاً في ظل اعتماده على كتابات لباحثين أفارقة ونشره في مدينة لاجوس النيجيرية.[20]

وقد ساهمت الدراسات المعنية بتتبع نشاط التنظيمات المتطرفة في أفريقيا في إبراز أهمية قضايا أمن الحدود من خلال كتاب "اضطرابات الحدود الأفريقية: مجابهة المنظمات المتطرفة العابرة للحدود" وهو الكتاب الذي تتبع أسباب ومظاهر وتداعيات تمكن التنظيمات المتطرفة من عبور الحدود الدولية الأفريقية بسهولة سواء في منطقة البحيرات العظمى أو الساحل الأفريقي. [21] كما يحمل كتاب "الحدود الأفريقية، الصراع، الاندماج القاري والإقليمي" قيمة مضافة كبيرة في ظل تركيزه الكبير على دراسة ظاهرة انتقال العنف بصوره المتعددة عبر الحدود الأفريقية وهو الاتجاه الذي أصبح يشكل التحدي الأمني الرئيسي في القارة الأفريقية بحلول وقت صدور الكتاب عام 2019. حيث أصبح الإرهاب والصراعات الإثنية ونشاط المجموعات الإجرامية المسلحة أكثر قدرة على عبور الحدود الدولية في القارة الأفريقية وفي دوائر متعددة تمتد من القرن الأفريقي شرقاً وحتى خليج غينيا غرباً، ومن موزمبيق جنوباً وحتى ليبيا شمالاً. هذا التحدي دفع الكتاب

لتخصيص فصله الأخير لمعالجة العلاقة بين مبادرة إسكات البنادق التي يتبناها الاتحاد الأفريقي وبين محاولة السيطرة على العنف العابر للحدود في أفريقيا. [22]

ثالثاً: مظاهر تهديد أمن الحدود في أفريقيا

تحظى قضية أمن الحدود في القارة الأفريقية بقدر كبير من الاهتمام العالمي، فعلى سبيل المثال أصدر منتدى ميونخ للأمن في منتصف عام 2019 تقريراً حمل اسم "الأمن العابر للحدود"، نالت فيه القارة الأفريقية قسطاً كبيراً من التركيز، حيث اعتبرها التقرير من بين المناطق الأكثر "هشاشة" على مستوى العالم، وذلك بمعيار عجز الحدود الدولية عن تقديم الحد الأدنى من الوظائف الطبيعية لهذه الحدود، وفي مقدمتها الوظائف الأمنية ذات الصفة الحمائية. وقد أشارت النسبة الأكبر من مؤشرات التقرير إلى انتشار ظاهرة "الدوائر السائلة" في القارة الأفريقية والتي تضم أقاليم أكثر من دولة تعجز الحدود الفاصلة بينها عن القيام بأي أدوار فعالة، وهي الظاهرة الآخذة في الانتشار في السنوات الأخيرة بحيث أصبحت تتركز في منطقتي الساحل الأفريقي والقرن الأفريقي، بالإضافة إلى بعض المناطق في شمال القارة، وفي إقليم البحيرات العظمى في وسط القارة الأفريقية.[23] ويمكن تقييم واقع مهددات أمن الحدود في الدول الأفريقية في الوقت الراهن، وذلك على النحو التالي:

1. انتشار ظاهرة الإرهاب العابر للحدود في أفريقيا

من بين المظاهر الكبيرة لتفشي مشكلات أمن الحدود في القارة الأفريقية ما تشهده القارة في العقود الأخيرة من انتشار غير مسبوق لنشاط التنظيمات الإرهابية في مختلف أقاليمها دون تمييز، وتشير هذه الظاهرة المستجدة أولاً إلى ما أصبحت تتمتع به التنظيمات الإرهابية في أفريقيا من سهولة نسبية في تقديم كافة صور الدعم المتبادل، وثانياً ما أصبح يميز الإرهاب في أفريقيا من انفتاحه على مصادر خارجية للدعم عبر شبكات الإرهاب الدولي، خاصة في ظل عجز حدود الدول الأفريقية عن صد هذه التدفقات أو حجزها. وقد ارتفعت أهمية تنظيمات الإرهاب في أفريقيا في السنوات الأخيرة نتيجة ما لحق بتنظيمات الإرهاب في الشرق الأوسط من

هزائم متتالية الأمر الذي ساهم في تحول بؤرتي الساحل الأفريقي والقرن الأفريقي لدائرتين أساسيتين لنشاط التنظيمات الإرهابية الدولية والتي أصبح ارتباطها بفرعها في أفريقيا ارتباطاً عضوياً تجاوز مجرد التعاطف أو التلاقي الفكري الذي ميز هذه العلاقة في السابق.[24]

فعلى سبيل المثال، عكست اتجاهات حركة تنظيم داعش منذ عام 2019 عن اهتمام متصاعد بالقارة الأفريقية، برز في الظهور الإعلامي الأخير لزعيمه السابق أبو بكر البغدادي قبل مقتله والذي كشف عن اهتمام خاص بما يعرف بتنظيم الدولة في غرب أفريقيا والذي حمل اسم بوكو حرام إلى أن بايعت البغدادي عام 2015، قبل أن يبايع خليفته أبو إبراهيم القرشي، الذي تلقى أيضاً مبايعة تنظيم الدولة في الصحراء الكبرى الناشط في مالي وبوركينا فاسو.[25]

وفي ظل تآكل القدرات الأمنية للحدود في القارة الأفريقية، ظهرت ثلاثة أنماط مستجدة ميزت الظاهرة الإرهابية في أفريقيا، أولها التغير المستجد في المسارات الجغرافية التي يتم نقل الدعم بالمال والسلاح عبرها من خارج القارة إلى ساحات نشاط الإرهاب في أفريقيا. فمع تعقد المشهد في ليبيا على إثر تقدم عمليات مكافحة الإرهاب من الشرق إلى الجنوب ثم الغرب، اتجهت التنظيمات الإرهابية لفتح مسار جديد جنوبي يمتد من سواحل القارة الشرقية ومنها إلى منطقة البحيرات العظمى والتي أصبحت موطناً لتنظيم جديد حمل اسم ولاية وسط أفريقيا يستغل ضعف سلطة الدولة في مناطق شمال شرق الكونغو الديموقراطية.[26]

أما النمط الثاني فيتعلق بإمكانية تبادل الدعم بين التنظيمات الإرهابية الناشطة في أفريقيا بقدر من السهولة استغلالاً لسيولة الحدود، ومن خلال تجاوز الخلافات الفكرية التي أوقعت هذه التنظيمات في فترات سابقة في مواجهات مسلحة نالت من قدراتها على النشاط بصورة فعالة. فعلى سبيل المثال أعلن أحد المتحدثين باسم تنظيم الدولة في الصحراء الكبرى بزعامة أبو وليد الصحراوي عن موقف إيجابي من جماعة نصرة الإسلام والمسلمين التي تضم عدداً من الجماعات المبايعة لتنظيم القاعدة، معتبرهم "أخوة"، ومشدداً على أهمية التعاون "ومواصلة الكفاح معاً".[27]

ويتعلق النمط الثالث باستقبال ساحات نشاط التنظيمات الإرهابية في أفريقيا أعداداً متزايدة من المقاتلين سواء القادمين من مناطق خارجية كالشرق الأوسط، أو المنتقلين بين الدول الأفريقية وبعضها البعض. لم يكن وصول هذه التدفقات من المقاتلين ممكناً من دون استغلال حالة العجز الكامل في بعض المناطق للحدود الدولية عن ضبط حركة هؤلاء المقاتلين. ففي عام 2017 أعرب الاتحاد الأفريقي عن قلقه بشأن وصول أعداد كبيرة من المقاتلين في ساحات القتال في الشرق الأوسط للقارة الأفريقية، مقدراً عددهم بنحو 6000 من حاملي الجنسيات الأفريقية المختلفة قادمين من ساحة القتال السورية والذين أعيد نشرهم في عدد من الجبهات على امتداد الساحل الأفريقي. [28]

ويضاف إلى هؤلاء المقاتلين العائدين أعداد غير معلومة من المقاتلين غير الأفارقة مستفيدين من سيولة الحدود الأفريقية وعجزها عن ضبط تدفقات المهاجرين من القارة وإليها، خاصة مع التطور الكبير الذي أحرزته شبكات التهريب والتي استغلت القارة الأفريقية في السنوات الأخيرة في تهريب أعداد من المهاجرين غير الشرعيين من دول آسيوية كأفغانستان وباكستان وبنجلاديش وسوريا عبر السواحل الشرقية للقارة الأفريقية. [29]

كذلك، أضيف بعد جديد لمفهوم المقاتلين الأجانب في الساحل الأفريقي، من خلال تمكن التنظيمات الإرهابية عبر أدواتها الدعائية من استقدام المقاتلين من دول الجوار في غرب أفريقيا والتي لا تشهد نشاطاً يذكر للتنظيمات الإرهابية. فعلى سبيل المثال انضم عدد من المقاتلين من السنغال عام 2018 لكتيبة الفرقان إحدى فروع تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي أحد أهم التنظيمات الناشطة في الساحل الأفريقي. ومن شأن هذه الظاهرة حال تصاعدها أن تضمن إمداداً مستمراً بالمقاتلين للتنظيمات الإرهابية يعوض ما تفقده هذه التنظيمات من قوى بشرية خلال مواجهاتها الصعبة مع قوات مكافحة الإرهاب الدولية والمحلية.[30]

2. التطور الكمي والنوعي في التدفقات غير المشروعة للأسلحة عبر الحدود

تحولت القارة الأفريقية في العقد الأخير إلى واحدة من أهم مناطق التجارة غير المشروعة للأسلحة في العالم وذلك بعد الارتفاع الهائل في الطلب على السلاح في أفريقيا نتيجة تعدد بؤر

الصراع فيها وتكثيف التنظيمات الإرهابية لنشاطها في أكثر من إقليم من أقاليم القارة. فعلى سبيل المثال أصبحت دول الساحل من أهم أسواق تجارة الأسلحة غير الشرعية في العالم في ظل الصراعات الممتدة التي يشهدها الإقليم في مالي والنيجر وبوركينا فاسو ونيجيريا والكاميرون وتشاد، وكذلك في دول جواره الشمالي وخصوصاً في ليبيا وفي دول جواره الجنوبي في أفريقيا الوسطى ومن ورائها الكونغو الديموقراطية. وتشير بعض التقديرات إلى أن حجم سوق الأسلحة في الساحل الأفريقي قد تجاوز المليون قطعة سلاح.[31]

ومن بين مظاهر التطور الكبيرة التي شهدتها القارة الأفريقية عموماً وإقليم الساحل الأفريقي بصورة خاصة، التطور النوعي في الأسلحة التي تستخدمها التنظيمات الإرهابية والذي جاء ليعوض خسائر هذه التنظيمات خلال السنوات الماضية. ففي نهاية عام 2018 أعلنت السلطات النيجيرية عن اكتشاف استخدام تنظيم الدولة في غرب أفريقيا (بوكو حرام) الطائرات بدون طيار في القيام بمهام استطلاعية لمواقع قوات مكافحة الإرهاب النيجيرية. وقد تأكد هذا التطور خلال عام 2019 مع الكشف عن تقدم إضافي أحرزه التنظيم في نوع الطائرات المستخدمة وفي نمط تشغيلها، حيث بدأ التنظيم في استخدامها في مهام هجومية من خلال توجيه ضربات لقوات مكافحة الإرهاب وعدم الاكتفاء بتوظيفها في مهام المراقبة والاستطلاع. [32]

ويأتي استخدام التنظيمات الإرهابية في الساحل للطائرات بدون طيار مكملاً لتطورات متلاحقة في مستوى تسليح هذه الجماعات واكبت بداية نشاطها في الإقليم. فوفق تقارير اللجنة الوطنية لجمع الأسلحة غير المشروعة ومكافحتها في النيجر، فقد تمكنت اللجنة من جمع نحو 2000 قطعة سلاح في الفترة بين عامي 2011 و2014 تضمنت 9 صواريخ و 66 لغماً وقذائف آر بي جي ومدافع رشاشة من عيارات مختلفة، عبرت الحدود الشمالية للبلاد قادمة من ليبيا بغرض إعادة توزيعها على الجماعات الإرهابية في كل من مالي ونيجيريا. [33]

كذلك تم توثيق استخدام التنظيمات الإرهابية لعدد من الأسلحة النوعية في السنوات الأخيرة حصلت عليها عبر مسارات التهريب تضمنت مدافع هاون بلجيكية الصنع من عيار 60 مم، وأخرى فرنسية من عيار 81 مم، وصواريخ محمولة من طراز ستريلا 2 الروسية الصنع،

بالإضافة إلى توثيق استخدام التنظيمات الإرهابية أسلحة خفيفة سودانية الصنع مصنعة حديثاً في سنوات 2011 و2013 و2014. [34]

وفي ظل استمرار اضطراب الأوضاع في الإقليم يظل من المتوقع استمرار تدفق شحنات الأسلحة الثقيلة والمتوسطة والخفيفة لصالح التنظيمات الإرهابية في الساحل الأفريقي والتي كشفت عنها العديد من العمليات، خاصة تلك التي حملت طابعاً هجومياً ضد تمركزات قوات الجيش والشرطة المنخرطة في عمليات مكافحة الإرهاب.

3. تهريب المهاجرين غير الشرعيين والإتجار بالبشر

في الوقت الذي تركز فيه غالبية التقارير المعنية بمراقبة تدفقات الهجرة غير الشرعية على رصد عمليات عبور المهاجرين غير الشرعيين لسواحل البحر المتوسط الجنوبية إلى أوروبا، تغفل هذه التقارير حقيقة أن القارة الأفريقية تأتي في صدارة قارات العالم من حيث تدفقات المهاجرين العابرة للحدود داخل القارة، حيث لم تتجاوز نسبة المهاجرين غير الشرعيين في أفريقيا الذين تمكنوا من مغادرة القارة 20%، بينما انتقل 80% منهم عبر الحدود الدولية من دولة أفريقية لأخرى في حركة غالباً ما تظل داخل حدود الإقليم الواحد Intra-regional.[35]

وتشهد القارة الأفريقية مسارات متنوعة لحركة المهاجرين غير الشرعيين، يمتد أولها من أقصى شرق القارة إلى أقصى غربها، ويمتد الثاني رأسياً من جنوب القارة في اتجاه شمالها، بينما يمتد المسار الثالث من القرن الأفريقي إلى جنوب القارة وخصوصاً جمهورية جنوب أفريقيا، أما المسار الرابع فهو مسار خارجي يأتي بالمهاجرين غير الشرعيين من دول شرق وجنوب آسيا في اتجاه دول الساحل الشرقي لأفريقيا. وفي السنوات الأخيرة أصبح إقليم الساحل الأفريقي أحد "المسارات الإجبارية" لتهريب البشر من مختلف مناطق القارة الأفريقية ومن بعض دول جنوب وغرب آسيا نحو أوروبا.[36]

ومن بين الأسباب المفسرة للتدفقات المتزايدة من اللاجئين الأفارقة العابرين للحدود الدولية، خروج نسبة كبيرة من هؤلاء اللاجئين من مناطق الصراعات التي تفقد فيها الدولة السيطرة على

مساحات كبيرة من إقليمها، وفي حالة الصراعات الممتدة يمكن أن تسقط مناطق حدودية متعددة عن أي سيطرة حكومية الأمر الذي ييسر من تحرك اللاجئين عبر هذه الحدود. ومما فاقم من مشكلة تدفقات اللاجئين عبر الحدود الدولية في أفريقيا الوضع السيء الذي تعاني منه ثلاثة من أكبر أربع دول أفريقية سكاناً، حيث تعد نيجيريا وإثيوبيا والكونغو الديموقراطية من أكثر دول القارة تصديراً للاجئين وهي الدول التي تتمتع بعدد سكان كبير.[37]

4. تهريب الخامات والسلع عبر الحدود

أسفر ضعف الحدود الدولية الأفريقية عن فرض تحديات ملحة للأمن الاقتصادي لعدد كبير من دول القارة. حيث تنتشر في مناطق الصراعات في القارة الأفريقية ظاهرة التعدين غير النظامي على يد قطاعات واسعة من الأطراف المحلية التي تستغل غياب الدولة عن العديد من المناطق التي تتمتع بثروات معدنية كبيرة. وينتشر نشاط التنقيب غير النظامي عن الذهب بصورة خاصة والذي يشكل مورد رزق لملايين الأفارقة. وفي ظل الاحتياج الدائم لبيع الذهب والمعادن المستخرجة، تنشط شبكات التهريب عبر الحدود الأمر الذي يربطها بشبكات التهريب والجريمة المنظمة. هذه الكميات الكبيرة من المعادن لم تكن ليتم تهريبها من دون استغلال شبكات التهريب للضعف الشديد للحدود الأفريقية سواء الحدود البرية الفاصلة بين دول القارة وبعضها البعض، أو الحدود البحرية التي تفصل بين القارة الأفريقية وغيرها من قارات العالم.

ففي عام 2013 قدر حجم المعادن المهربة من الكونغو الديموقراطية وحدها بنحو 7 آلاف طن بلغت قيمتها نحو 30 مليون دولار. وفي عام 2016 قدرت خسائر القارة الأفريقية من تجارة الأسماك غير الشرعية بأكثر من 2.5 مليار دولار، بينما بلغت خسائر القارة من تهريب الأخشاب 13 مليار دولار. ويعد تهريب الخامات البترولية هو مصدر الخسارة الأكبر للقارة الأفريقية حيث تخسر القارة ما تفوق قيمته 100 مليار دولار سنوياً نتيجة تهريب مصادر الطاقة البترولية وحدها. [38]

كما يعد تهريب السلع والخامات والمعادن مصدراً لتمويل الإرهاب العابر للحدود، حيث تشير التقديرات إلى أن التعدين غير النظامي يشكل مصدراً لما تبلغ قيمته 17% من تمويل الجماعات

المسلحة حول العالم، وهي النسبة التي ترتفع في السياق الأفريقي، خاصة مع تواتر الشواهد على نشاط التنظيمات الإرهابية في هذا المجال بصورة كبيرة، حيث يعد التنقيب عن الفحم وتهريبه أحد المصادر الرئيسية لتمويل حركة شباب المجاهدين في الصومال، كما يعد التنقيب عن الذهب مصدراً رئيسياً لتمويل نشاط التنظيمات الإرهابية في الساحل الأفريقي. ولم يكن الإرهاب ليجد موطناً في شرق الكونغو الديموقراطي في إطار ما أعلن عنه من تأسيس "ولاية وسط أفريقيا" من دون استغلال خروج إقليم كيفو عن سيطرة الحكومة في كينشاسا بما سمح للتنظيمات الإرهابية بالاستفادة من نشاطها في التنقيب عن الذهب والماس والكولتان وتصديرها للخارج، وليوفر لهذه التنظيمات تدفقات كبيرة مستمرة من التمويل تساعد على تثبيت أقدامها في مواجهة عمليات مكافحة الإرهاب، وتسمح لها بالتخطيط للتمدد في مساحات جديدة.[39]

ولا يقتصر الأمر على التعدين غير النظامي وتهريب مستخرجاته عبر الحدود، حيث تنامت في السنوات الأخيرة تجارة الأسلحة الصغيرة والخفيفة في أفريقيا عبر الحدود الدولية، بحيث ناهز الحجم السنوي لهذه التجارة عالمياً المليار دولار تحمل القارة الأفريقية النصيب الأكبر منها في ظل تعدد دوائر الصراعات فيها، وبسبب استغلال الكثير من شبكات التهريب ضعف الحدود الأفريقية في تحويلها لنقاط مرور رئيسية لكميات هائلة من الأسلحة سواء لتلبية الطلب المتزايد عليها في ساحات القتال الأفريقية أو لتهريبها لخارج القارة.[40]

5. اتساع نشاط شبكات الجريمة المنظمة العابر للحدود

تحولت العديد من مناطق القارة الأفريقية إلى ساحة لعب مفتوحة للعديد من التنظيمات الإجرامية التي حققت استفادة مزدوجة من تردي الأوضاع الأمنية والسياسية من ناحية، ومن التطور التقني الهائل من ناحية أخرى. ومن بين أقاليم القارة المختلفة يبرز الساحل الأفريقي كمركز لانتشار شبكات الجريمة المنظمة والتي تعددت مظاهر نشاطها لتشمل غسيل الأموال، وتهريب البشر، والتجارة بالأعضاء البشرية، وتهريب السلع المختلفة المشروع منها وغير المشروع. وتلعب الجماعات الرعوية دوراً أساسياً في تهريب البضائع بين بلدان الساحل الأفريقي نظراً لحركتها

الطبيعية العابرة للحدود، وعادةً ما يتم مقايضة هذه السلع بالإبل أو الماشية. وتشمل قائمة السلع المهربة المواد الغذائية والحاصلات الزراعية والسجائر.[41]

كما تحول إقليم الساحل الأفريقي إلى حلقة وصل أساسية في أحد أهم طرق تهريب المخدرات حول العالم حيث يعد نقطة تجميع للمخدرات من دول أمريكا اللاتينية قبل أن يعاد تصديرها للسوق الرئيسية في أوروبا. إذ تصل المخدرات من أمريكا اللاتينية إلى دول خليج غينيا المطلة على الأطلنطي وخصوصاً عدد من الدول الصغيرة كغينيا بيساو وسيراليون وغانا، قبل أن تنقل إلى المطارات الداخلية لدول الساحل الأفريقي ومنها إلى أوروبا.[42]

ومن بين المشكلات الرئيسية التي نجمت عن اتساع نشاط شبكات الجريمة المنظمة في أفريقيا تحولها التدريجي إلى شريك رئيسي للتنظيمات الإرهابية، حيث تميز العديد من التحليلات بين جيلين من منظمات الجريمة، أولهما أقدم كان ينأى بنفسه عن أي شكل من أشكال التورط في علاقات بالتنظيمات الإرهابية، ويسعى لضمان استدامة نشاطه عبر الزمن من خلال بناء علاقات مصلحية قوية بالمجتمع المحيط تمنحه جذوراً قوية. وبين جيل ثان أحدث أقل التزاماً ببناء علاقات إيجابية بمجتمعه، ويسعى لتعظيم أرباحه الآنية بأي وسيلة، الأمر الذي يجعل من التنظيمات الإرهابية حليفاً مفضلاً بالنسبة له، وهو الجيل الأكثر انتشاراً في القارة الأفريقية في الوقت الراهن.[43]

رابعاً: أسباب تصاعد مشكلات أمن الحدود في أفريقيا

في ظل تعدد المؤشرات الدالة على ما تعانيه الحدود الأفريقية من ضعف وهشاشة في أدائها لأدوارها المختلفة وعلى رأسها الوظيفة الأمنية، يمكن إرجاع هذا الضعف لعدد من الأسباب المتنوعة، بعضها بنيوي، يتعلق بطبيعة الحدود الدولية في القارة الأفريقية منذ نشأتها، والآخر وظيفي يتعلق بالطريقة التي أدارت بها الدول الأفريقية قضية أمن الحدود منذ الاستقلال وحتى الوقت الراهن. وتشير مجموعتي الأسباب البنيوية والوظيفية إلى عدد من التناقضات الرئيسية

والتي يتعين أن تنخرط الدول الأفريقية في محاولة تسويتها سريعاً من أجل تعزيز القدرات الأمنية للحدود الدولية.

1. الميراث الاستعماري وطبيعة الحدود الأفريقية

تعد القارة الأفريقية أكبر قارات العالم من حيث طول الحدود السياسية بين دولها، وهو ما جاء نتيجة تفتيت أقاليم القارة بين عدد كبير من القوى الاستعمارية المتنافسة، قبل أن تتجه كل دولة مستعمرة لتقسيم مستعمراتها إلى وحدات صغيرة يسهل إدارتها، والتي شكلت فيما بعد الدول الأفريقية المستقلة. كذلك تشهد الدول الأفريقية ظاهرة تعدد دول الجوار بحيث ترتبط الكونغو الديموقراطية بتسع دول، وترتبط كل من زامبيا وتنزانيا بحدود مشتركة مع ثمان دول، وترتبط كل من مالي والنيجر بحدود مشتركة مع سبع دول، بينما ترتبط كل من موزمبيق وجنوب أفريقيا وبوركينا فاسو، والكاميرون وليبيا والجزائر بست دول.

وبالإضافة لهذه المؤشرات ذات الطبيعة الكمية، تظهر مؤشرات نوعية أخرى تعزز من ضعف الحدود الأفريقية وعجزها عن القيام بوظائفها المختلفة على نحو فعال، وفي مقدمتها غياب الاتساق حيث تنتشر ظاهرة الدول بداخل دول كحالة جامبيا في السنغال وكذلك ليسوتو وإسواتيني في جنوب أفريقيا، فضلاً عن الدول التي يعاني إقليمها من تشوه هندسي واضح مثل مالي والصومال. يضاف إلى ذلك انتشار الدول الحبيسة التي يتحول سعيها الدائم للوصول إلى المنافذ البحرية الدولية إلى مصدر للتوترات الحدودية.[44]

2. ازدواجية نطاقات السيادة في القارة الأفريقية

منذ أن أنشأت الدول الأوروبية الاستعمارية الحدود بين مستعمراتها الأفريقية والتي ورثتها دول القارة بعد الاستقلال، كان من الجلي تعارض هذه الحدود مع الواقع المتعلق بأنماط انتشار الجماعات الإثنية في القارة الأفريقية. ولما كانت الظاهرة السياسية قائمة في أفريقيا قبل وصول المستعمر الأوروبي، ظهرت مساحات كبيرة من الاختلاف بين الحدود الموضوعة للمستعمرات الأوروبية والتي ورثتها الدول المستقلة، وبين مساحات انتشار السلطة القبلية في العديد من الدول الأفريقية، وهو ما أنتج ازدواجية واضحة في مفهوم السيادة في الدول الأفريقية.

وتتفاقم هذه المشكلة عندما تنتشر جماعة إثنية عبر أقاليم أكثر من دولة أفريقية بحيث يعتبر أفراد الجماعة حركتهم عبر الحدود الدولية حركة طبيعية داخل أرضهم وهي الحركة التي يتسع نطاقها بشدة في حالة الجماعات التي تحترف الرعي على وجه الخصوص وتتنقل في مساحة كبيرة من الأرض تعبر خلالها الحدود الدولية بين دولتين أو أكثر. كذلك تعتبر الكثير من الجماعات الأفريقية أنها تتمتع بسيادة شبه مطلقة على "أرض الجماعة" بحيث ترى لنفسها الحق في احتكار أنشطة مثل التعدين وغيره من أشكال الاستغلال الاقتصادي للأرض من دون حق للدولة في تنظيم هذا الاستغلال أو المشاركة في الحصول على عوائده. وقد دفعت التشابكات المتزايدة بين الظاهرة الإثنية والحدود الدولية لظهور نقطة التقاء بحثية تحمل اسم "أنثروبولوجيا الحدود" تجد في الحالات الأفريقية المختلفة مادة خصبة لتأكيد المقولات التي تربط بين ضعف قدرة الحدود الدولية على أداء وظائفها وبين التركيب السكاني على جانبيها.[45]

وتجسد محصلة هذا الوضع المعقد في ظهور خرائط متعددة للحدود في أفريقيا، بعضها رسمي معترف به دولياً والآخر غير رسمي، وكلما تجلت مظاهر الضعف في النوع الأول زادت قوة النوع الثاني الأمر الذي أصبحت معه الصراعات الداخلية على "الحدود" و"نطاقات السيطرة" بين الجماعات المختلفة داخل الدولة الواحدة النوع الأكثر حدة وخطورة من الصراعات في القارة الأفريقية والذي تفوق خطورته الصراعات بين قوات رسمية لدولتين أفريقيتين على خلفية نزاع على الحدود الدولية، وهو النمط الذي تراجع بشدة في السنوات الأخيرة.[46]

3. الآثار المختلطة للتقدم في مسيرة التكامل القاري والإقليمي الفرعي في أفريقيا

للقارة الأفريقية مسيرة ممتدة في مجال التكامل الإقليمي والقاري، فقبل أن تستكمل دول القارة استقلالها نشأت بواكير التنسيق الأفريقي بنشأة مجموعتي الدار البيضاء ومونروفيا، وفي السنوات الأولى من عقد الستينيات وبعد وقت قصير من نيل عدد كبير من دول القارة استقلالها تأسست منظمة الوحدة الأفريقية كتنظيم قاري يسعى لتحقيق أعلى مستويات الاندماج والتكامل بين دول القارة.

وعلى صعيد مواز ارتبطت جهود التكامل الاقتصادي على وجه التحديد بالتنظيمات الأفريقية الإقليمية الفرعية التي كانت عضويتها شرطاً أساسياً من شروط التقدم في مسيرة التكامل، فنشأت تنظيمات مثل المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)، وجماعة تنمية الجنوب الأفريقي (سادك)، والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (كوميسا)، وغيرها. والملاحظ أنه على الرغم من الطبيعة الاقتصادية الغالبة على هذه المنظمات، سرعان ما قامت بتطوير أدوارها على أرض الواقع لتمدد في مساحة واسعة شملت الأدوار السياسية والأمنية.

وفي الوقت الذي لا يمكن فيه إغفال الدور الإيجابي للعديد من هذه التنظيمات في تعزيز العمل الأفريقي المشترك وبذل الجهود الفعالة في تسوية الأزمات المختلفة ذات الطبيعة الإقليمية والوطنية على السواء، يبقى من المهم الإشارة إلى أن التجربة العملية قد أكدت أن هذا التمدد في أدوار التنظيمات الأفريقية القارية والإقليمية الفرعية إنما جاء خصماً من سيادة الدولة الوطنية في أفريقيا. فالكثير من عمليات تطوير التكامل الأفريقي قامت على أساس تنازل دول القارة طوعاً عن عدد من مظاهر سيادتها على إقليمها لصالح الكيانات الجماعية. ومن بين أكثر المجالات تأثراً بهذا الاتجاه المتنامي أفريقياً الدور الحمائي للحدود سواء فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي أو الأمني، الأمر الذي أوجب انخراط هذه الكيانات متعددة الأطراف في تقديم معالجات فعالة لمشكلات أمن الحدود.[47]

4. مشكلات تنظيم الحدود البرية المشتركة

عانت الحدود الأفريقية من مشكلات كبيرة شابت عملية تعيين الحدود Delimitation، ففي العديد من الحالات لا توجد حدد دولية معينة متفق عليها ومعترف بها من الدول المتجاورة، من بينها مساحة ممتدة من الحدود البرية بين مالاوي وزامبيا والحدود بين مالي وبوركينا فاسو، ويرجع هذا الأمر إلى السياسات الاستعمارية التي كانت تتعامل مع الحدود بين مستعمراتها المتصلة باعتبارها حدود إدارية يتكرر تغييرها وتعديلها من دون التوثيق الكافي وفق مقتضيات المصلحة الاقتصادية بالأساس. كما تتعدد في أفريقيا حالات الطعن في شرعية عملية التعيين، وتباين الأسانيد القانونية لكل طرف وتعددها الأمر الذي يتسبب في نشأة ادعاءات متعارضة.

بجانب المشكلات المتعلقة بعملية تخطيط الحدود الأفريقية Demarcation، حيث تنتشر الحدود غير المخططة على أرض الواقع في القارة الأفريقية، وتلك التي تم تخطيطها بصورة معيبة.[48]

5. العجز عن مواجهة مهددات أمن الحدود البحرية

إذا كانت الدول الأفريقية قد أثبتت قدرة محدودة على تأمين الحدود البرية بين بعضها البعض، فالملاحظ أن هذه القدرة تتضاءل بشدة فيما يتعلق بالحدود البحرية المطلة شمالاً على البحر المتوسط، وشرقاً على البحر الأحمر والمحيط الهندي، وغرباً على المحيط الأطلنطي. ففي ظل محدودية القدرات والخبرات، وتعدد مصادر التهديد، تحولت الكثير من السواحل الأفريقية إلى مراكز عالمية رئيسية لاستقبال التدفقات غير المشروعة على اختلافها لتداولها في القارة الأفريقية أو لإعادة إرسالها لمحطات عالمية أخرى.

ويقدم الساحلان الشرقي والغربي للقارة الأفريقية نموذجين واضحين على عجز الدول الأفريقية عن تأمين حدودها البحرية. فقبالة السواحل الصومالية المطلة على المحيط الهندي تكثفت حوادث القرصنة واختطاف السفن بصورة مطردة منذ مطلع الألفية الثالثة، الأمر الذي دفع مجلس الأمن الدولي لإصدار قراره رقم 1838 في أكتوبر من عام 2008 والذي تشكلت بموجبه عملية عسكرية دولية لحماية الممرات الملاحية في تلك المنطقة، وهي العملية التي يتم تجديد تفويضها بصورة دورية حتى عام 2020. [49] وعلى الساحل الغربي للقارة تشهد منطقة خليج غينيا تصاعداً كبيراً لحوادث الاعتداء على السفن الملاحية قبالة سواحل كل من غانا وتوجو وبنين ونيجيريا والكاميرون والجابون وذلك منذ بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. وتتميز حوادث الاعتداء على السفن في خليج غينيا بالتركيز على ناقلات النفط خاصة تلك القادمة من الموانئ النيجيرية، في ظل كون نيجيريا واحدة من الدول الأعضاء في منظمة أوبك والمنتج والمصدر الأول للمواد النفطية في القارة الأفريقية. [50]

هذا الضعف الكبير للدول الأفريقية في تأمين حدودها البحرية سمح بتعاظم دور الأطراف الخارجية في نقل التدفقات غير المشروعة للقارة الأفريقية، حيث تلعب هذه الأطراف أدواراً رئيسية في تهريب البشر والسلع والبضائع والأموال، وغيرها. إذ يتم تصدير نسبة كبيرة من مستخرجات

التعدين غير المشروع إلى خارج القارة، كما يعد عبور البحر المتوسط نحو السواحل الأوروبية المصدر الأهم لدخل عصابات تهريب البشر في دول جنوب أوروبا، وهي الظاهرة التي اتسعت بسبب ضعف الحدود الأفريقية لتتخرط فيها أطراف أخرى من دول آسيوية اتخذوا من القارة الأفريقية معبراً للمهاجرين من دول الشرق الأوسط وجنوب آسيا نحو أوروبا. كما تحولت سواحل القارة الغربية لنقاط تجميع لشحنات المخدرات الواردة من أمريكا اللاتينية قبل إعادة تصديرها لأوروبا. هذه الحالة تكرس ضعف مناعة الدول الأفريقية أمام الاختراقات الخارجية، ففي ظل استمرار عجز هذه الدول عن تأمين حدودها بالقدر الكافي، ترتفع محاولات الأطراف الخارجية لاستغلال هذه الهشاشة في كافة أشكال الجريمة المنظمة والأخطار العابرة للحدود.[51]

خامساً: السياسات الأفريقية للاستجابة مشكلات أمن الحدود

لا يعني تفاقم مشكلات أمن الحدود لدى الدول الأفريقية في السنوات الأخيرة تبني هذه الدول مواقف سلبية تجاه المشكلة أو عدم اضطلاعها بمحاولات جادة للحد من الآثار الضارة لهذا المهدد الأمني الكبير. حيث يمكن تقسيم الاستجابة الأفريقية لمشكلات أمن الحدود لعدد من المستويات أكثرها اتساعاً هو المستوى القاري الممثل في الاتحاد الأفريقي، بالإضافة للاستجابة التي قدمتها المنظمات الإقليمية الفرعية، فضلاً عن الاستجابات الفردية ذات الطابع الوطني التي أقرتها حكومات العديد من الدول الأفريقية.

1. المستوى القاري

مثلت الأطر التنظيمية القارية مجالاً ملائماً لمعالجة قضايا الحدود منذ وقت مبكر، فعلى سبيل المثال جاء إعلان قمة القاهرة لمنظمة الوحدة الأفريقية عام 1964 ليؤكد استقرار الحدود الموروثة عن الاستعمار ليستبق الكثير من صراعات الحدود بين الدول الأفريقية قبل أن تنشأ. واستمراراً لهذا النهج، أطلقت مفوضية الاتحاد الأفريقي برنامج الاتحاد الأفريقي بشأن الحدود عام 2007، وهو البرنامج الذي لعب دوراً مهماً في إقرار العديد من المبادئ الحاكمة المتوافق عليها بشأن إدارة الحدود في الدول الأفريقية وفق مؤشرات معيارية تلتزم بها كافة دول القارة، وهي

المبادئ التي مثلت أساساً لاتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن التعاون الحدودي عام 2014 والمعروفة باتفاقية نيامي. وفي ظل هذا التقدم المطرد، سعى الاتحاد الأفريقي لإكساب انخراطه في قضايا أمن الحدود طابعاً أكثر عملية حين أطلق استراتيجية الاتحاد الأفريقي بشأن حوكمة الحدود، والتي تمثل استجابة متطورة للتحديات المتنامية لأمن الحدود في القارة الأفريقية.[52]

وفي يونيو من عام 2020 تم إصدار نسخة مطورة من مسودة استراتيجية الاتحاد الأفريقي للإدارة المتكاملة للحدود والتي تعد تطويراً مهماً للنسخة السابقة الصادرة عام 2017. تقوم استراتيجية الاتحاد الأفريقي للإدارة المتكاملة للحدود على تبني تعريف لوظيفة الحدود باعتبارها أداة لتعزيز السلم والاستقرار، باعتبارها مناطق لتيسير التكامل الإقليمي والتنمية المستدامة. ومن ثم، ترى الاستراتيجية ضرورة تأسيس نظام للحدود عبر القارة قادر على الجمع بين المصالح الوطنية والإقليمية والقارية، حيث تلعب الحدود دوراً مزدوجاً، باعتبارها نقاط اتصال وتقاطع وجسوراً واصلة من ناحية، وباعتبارها نقاط فصل ومراقبة وحماية من ناحية أخرى.[53] على هذا الأساس تقوم الاستراتيجية على خمس ركائز رئيسية يمثل كل منها هدفاً مستقلاً وهي:

- تعزيز قدرات حوكمة الحدود

ويتحقق هذا الهدف من خلال عملية مستمرة لإكساب الأطراف المختلفة المعنية للمعارف والقدرات الضرورية من أجل تحسين الأداء التنظيمي، وتضم قائمة الأطراف المعنية المسؤولين عن إدارة قضايا الحدود على المستوى القاري والإقليمي، الممثلين الوطنيين من الوزارات والهيئات الوطنية والنواب ورؤساء البلديات ومسؤولي الرقابة والأمن فضلاً عن المجتمعات المحلية المتوطنة في المناطق الحدودية. وتستهدف استراتيجية الاتحاد الأفريقي إكساب كل هذه الأطراف المعارف والقدرات اللازمة في مجال تبادل المعلومات والاستخدام الفعال للموارد، وتحسين آليات حوكمة الحدود بمختلف أبعادها بما في ذلك تحسين البنية التحتية التكنولوجية (كوثائق السفر وأجهزة رصدها الكترونياً، وأنظمة التفتيش، وأنظمة جمع البيانات والاتصال). فضلاً عن تدريب كافة المسؤولين عن إدارة الحدود على التعامل مع القضايا المستجدة كالهجرة والاتجار بالبشر في إطار من الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان. وفي هذا المجال أسفر تعاون الاتحاد الأفريقي مع

الوكالة الألمانية للتعاون الدولي Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) عن ترسيم وتعيين أكثر من ستة آلاف كيلو متر من الحدود الدولية في أفريقيا وفق المعايير المتقدمة التي تضمنت النهوض بمستوى البنية التحتية والأطر المؤسسية لإدارة الحدود.[54]

– الوقاية من النزاعات وحلها، ومجابهة التهديدات العابرة للحدود

ومن خلال تحقيق هذا الهدف يسعى الاتحاد الأفريقي للوقاية من النزاعات الحدودية بصورتيها، سواء تلك المتعلقة بالنزاعات بين الجيوش الوطنية على بعض المناطق المختلف عليها والتي تتنازع دولتان أو أكثر على فرض السيادة عليها، أو تلك المتعلقة بالنزاعات بين المجتمعات المحلية العابرة للحدود. ولتحقيق هذا الهدف تعتمد الاستراتيجية الأفريقية على ترسيخ مبدأ سلامة الحدود، وتطوير آليات التسوية السلمية التفاوضية لكافة النزاعات الحدودية، مع الالتزام التام باستكمال كافة الإجراءات اللازمة لتحديد الحدود البرية والبحرية بين الدول الأفريقية وتعيينها، مع البناء التدريجي لنظام قاري لإدارة الحدود يتسم بالمرونة والصرامة في الوقت نفسه من أجل تعزيز التكامل والتعاون بين دول القارة من دون المساس بالأمن والاستقرار.

وفي الشأن ذاته تسعى الاستراتيجية الأفريقية للتصدي بقوة لكافة التهديدات العابرة للحدود والتي لا تحمل الطابع السياسي مثل الجريمة ومظاهر انعدام الأمن، وذلك بمواجهة نشاط الجريمة المنظمة، والجماعات المسلحة العنيفة العابرة للحدود عبر تعزيز بناء علاقات وثيقة بين المجتمعات المحلية وسلطات إنفاذ القانون، وهو ما يمثل آلية وقائية تمنع تحول المناطق الحدودية والطرفية من أقاليم الدول الأفريقية لمساحات يغيب عنها حضور الدولة بصورته المعهودة.[55]

– تيسير الحركية والهجرة والتجارة الحرة

تأسست منظمة الوحدة الأفريقية ومن بعدها كافة المنظمات الإقليمية الفرعية في أفريقيا لتحقيق هدف رئيسي وهو تعزيز التكامل العابر للحدود بين دول القارة وبعضها البعض. ومع التقدم المطرد في مسيرة التكامل الإقليمي، وجد برنامج الاتحاد الأفريقي للحدود أن المنطق الوطني لا

يزال غالباً على المنطق الإقليمي مما انعكس بالسلب على دور الحدود كجسور وصل لتيسير انتقال الأشخاص والسلع والخدمات بين دول القارة. وإلى جانب غياب الالتزام السياسي للحكومات الأفريقية، تظهر عقبات أخرى يسعى الاتحاد الأفريقي للتغلب عليها في المستقبل القريب تتمثل في استمرار الحواجز الجمركية والتنظيمية كعائق أساسي أمام التجارة البينية الأفريقية، كذلك ضعف البنية التحتية لإدارة الحدود، والتعقيد الشديد في الإجراءات، الأمر الذي أدى لارتفاع كبير في حجم التجارة الحدودية غير الرسمية مما أفقد الاقتصاد الرسمي للدول الأفريقية مصادر مهمة للدخل، كان يمكن أن يتحصل عليها حال تيسير الإجراءات. وفي هذا الشأن تقترح الاستراتيجية الأفريقية سلسلة من الإجراءات جاءت للتكامل مع أحد أهم التحولات في السنوات الأخيرة وهو تأسيس منطقة التجارة الحرة الأفريقية والتي ستساهم في تبسيط المعاملات الإدارية، وتعزيز كافة أشكال التجارة العابرة للحدود، وهو ما سيتم بالتوازي مع التوسع في بناء روابط مصلحية تعزز من انخراط السكان في المناطق الحدودية في التجارة الشرعية. [56]

- الإدارة التعاونية للحدود

من بين أهم المشكلات التي تعيق الإدارة الفعالة للحدود بما يجعلها من مصادر تهديد الأمن في أفريقيا ما يتعلق بغياب التعاون الكافي بين سلطات إدارة الحدود المشتركة، حيث تمثل الدولة بجهات متعددة في عملية إدارة الحدود كحرس الحدود وسلطات الهجرة والجمارك والهيئات الصحية والهيئات الخاصة بالرقابة على السلع، لكن في الغالب تشير التجربة الأفريقية إلى تفشي الممارسات الفاسدة والمعيبة على جانبي الحدود، الأمر الذي يترتب عليه الكثير من الخسائر المادية وانعدام الثقة في مؤسسات الدولة. ويسعى الاتحاد الأفريقي إلى إدخال العديد من التحسينات تقوم على الإدارة التعاونية للحدود، وذلك من خلال التعاون بين الوحدات والإدارات المتناظرة بين البلدين المشتركين في حدود دولية، وتوحيد الإجراءات المتحدة على جانبي الحدود، بالاستفادة من الأدوار التحفيزية التي قد تلعبها المنظمات ذات الولاية العابرة للحدود.[57]

- تنمية المناطق الحدودية وتعزيز المشاركة المجتمعية

يسعى الاتحاد الأفريقي لتحويل المناطق الحدودية لمناطق لتعزيز السلام والاستقرار والنمو والتكامل على المستويين الاجتماعي والاقتصادي بين الدول الأفريقية. ومن بين القضايا المهمة في هذا الشأن ما يتعلق بسياسات الأرض، بعدما تعرضت الأراضي الحدودية طويلاً لمشكلات ناجمة عن وضعها الجغرافي، بحيث تكون عرضة للإهمال والتجاهل في بعض الأحيان، ومنطقة لتركز الصراعات المسلحة في أحيان أخرى. ولتحقيق هذا الهدف بدأ الاتحاد الأفريقي في حث الدول الأفريقية على تعزيز المشاركة المجتمعية الكاملة للمجتمعات المقيمة على الحدود عبر إشراكها كفاعل معترف به رسمياً يتحمل العديد من مسؤوليات حوكمة إدارة الحدود. وقد أولى الاتحاد الأفريقي اهتماماً خاصاً بالمجتمعات المقيمة على الجزر والمناطق الساحلية، حيث تضمنت الاستراتيجية الأفريقية البحرية المدمجة لعام 2050 اقتراحاً بإنشاء منطقة بحرية حصرية مدمجة للقارة الأفريقية، وذلك لتيسير التكامل بين المجتمعات الأفريقية الساحلية وبعضها البعض. [58]

2. المستوى الإقليمي الفرعي

على الرغم من تعدد التجارب الإيجابية على المستوى الإقليمي الفرعي في القارة الأفريقية، تبرز تجربتي الهيئة الحكومية للتنمية (إيجاد)، ومجموعة التنمية لدول الجنوب الأفريقي (سادك) لتقدم استجابات سريعة ومباشرة لمعالجة تحديات أمن الحدود تمثلت في:

- الهيئة الحكومية للتنمية (إيجاد)

تعد الهيئة الحكومية للتنمية (إيجاد) أحد أهم التجمعات الفرعية الأفريقية والتي تأسست في عام 1996 كتطوير للهيئة الحكومية الدولية للإنماء والتصحر التي نشأت قبل ذلك بعشرة أعوام. وتضم المنظمة كل من السودان وجنوب السودان وإثيوبيا وكينيا وأوغندا والصومال وجيبوتي وإريتريا. وقد أطلقت منظمة إيجاد مشروعاً حمل اسم "مهددات الأمن الإقليمي وشبكات الجريمة في منطقة دول إيجاد" وهو المشروع الذي ينطلق من اعتراف دول المنظمة بأن الحدود بين دولها تعاني من هشاشة واضحة أمام العديد من المهددات الأمنية الخطيرة التي ترتبط بصورة وثيقة بخلق بيئة مواتية لانتشار الصراعات في المنطقة. فقد شهدت العديد من الحالات التي عجزت

فيها دول المنظمة عن الإدارة الفعالة للحدود الدولية نشوب أعمال عنف بين المجتمعات المحلية على جانبي الحدود.[59]

وكخطوة أولى لتعزيز قدرات دول المنظمة على مواجهة التحديات الأمنية المتعلقة بالحدود أطلقت المنطقة مشروعها لتعزيز القدرات الأمنية والإدارية للدول الأعضاء في مجال الحدود، وهو المشروع الذي بدأ عام 2014 بخطوة أولى تتعلق بإجراء تقييم شامل لكفاءة المعابر الحدودية الرسمية بين الدول الأعضاء، والذي كلف به برنامج القطاع الأمني التابع للمنظمة IGAD Security Sector Programme. وقد كشف هذا التقييم عن حقيقة أن غالبية النقاط الحدودية بين دول المنطقة تدار بشكل غير كفء الأمر الذي يجعل من الحدود الدولية عرضة لمخاطر أمنية عديدة تبدأ بالإرهاب وتنتهي بتهريب السلع الغذائية رخيصة الثمن، مروراً بتهريب البشر والمخدرات والأسلحة وانتشار الصراعات العنيفة. وقد بدأ المشروع في مرحلته الأولية في تقييم الحدود بين جيبوتي وإثيوبيا والصومال، على أن يمتد ليشمل كافة الحدود البينية الرابطة بين كل دول المنظمة في مراحل متقدمة.[60]

ومع تقدم جهود منظمة إيجاد في معالجة مشكلات أمن الحدود، بدأت المنظمة في توجيه الاهتمام للأبعاد الاجتماعية والاقتصادية المتسببة في ضعف قدرة دول المنظمة على التحكم في حدودها الدولية وإدارتها على نحو كفء. وقد شكل هذا التوجه نقطة بداية لتركيز برامج المنظمة على ما أطلقت عليه في وثائقها "المحور الرابط بين التجارة غير النظامية العابرة للحدود، وحوكمة الأمن العابر للحدود" وذلك بما يضمن للدول في شرق أفريقيا أن تعزز من مرور تدفقات الأفراد والبضائع عبر الحدود مع أخذ الأبعاد الأمنية في الاعتبار من خلال مقاربة تقوم على التوازن.[61]

- مجموعة التنمية لدول الجنوب الأفريقي (سادك)

في عام 1992 أعلن عن تأسيس مجموعة التنمية لدول الجنوب الأفريقي كتطوير لمنظمة إقليمية فرعية سابقة هي مؤتمر التنسيق لتنمية الجنوب الأفريقي والتي تأسست عام 1980.

وتضم سادك خمس عشرة دولة هي جنوب أفريقيا وليسوتو وإسواتيني وبوتسوانا وزيمبابوي وناميبيا وموزمبيق وأنجولا ومدغشقر وسيشل وموريشيوس ومالاوي وزامبيا والكونغو الديموقراطية وتنزانيا.

وفي أغسطس من عام 2011 أصدر تجمع سادك وثيقة إرشادية للإدارة المنسقة للحدود ركزت على الجانب العملي والأدوات التنفيذية. وقد تبنت الوثيقة مبدأ الإدارة المنسقة للحدود Coordinated Border Management كقاعدة ارتكاز أساسية، خاصة فيما يتعلق بمواكبة تحول المنظمة من منطقة تجارة حرة إلى سوق مشتركة بما يقتضيه ذلك من إعادة النظر في مفهوم الحدود وظائفها. ويقوم مبدأ الإدارة المنسقة للحدود على التنسيق المستمر بين كافة الأطراف المتناظرة الضالعة في مختلف العمليات والمهام الأساسية لقيام الحدود بوظائفها على مستوى السياسات والاستراتيجيات، كأساس للعمل المشترك على أرض الواقع. وتستهدف دول تجمع سادك من تطبيق هذا المبدأ تحقيق عدد من الأهداف تتمثل في[62]:

- تحسين عملية إدارة الحدود، وتعزيز الشفافية والمساءلة للوكالات والإدارات الضالعة في هذه المهام.
- إزالة أي مظهر للتنافس أو تضارب الاختصاصات بين هيئات إدارة الحدود في دول التجمع.
- تيسير التجارة والنقل والسياحة وتدفقات رؤوس الأموال العابرة للحدود.
- تعزيز كفاءة إدارة الحدود.
- المساهمة في تنفيذ خطة عمل التكامل الإقليمي اقتصادياً وأمنياً.

3. مستوى الترتيبات الوطنية الخاصة بالدول الأفريقية

بجانب الترتيبات المرتبطة بالتنظيمات القارية والإقليمية، تظهر خطوات رئيسية اتخذتها الدول الأفريقية لتأمين حدودها، في ظل استمرار الدولة الوطنية في كونها الفاعل الرئيسي صاحب السيادة الأصلية على الساحتين العالمية والأفريقية، وتضمنت هذه الإجراءات:

- تعديل أولويات الإنفاق على القطاع الأمني

يحتل الإنفاق على أمن الحدود مكانة أكثر تقدماً، ففي عام 2017 أعلنت حكومة بوتسوانا تركيزها على قطاع أمن الحدود الأمر الذي انعكس في تطوير قطاع أمن الحدود بدرجة كبيرة سواء من خلال تأسيس العديد من مراكز المراقبة الشرطية على المناطق الحدودية الأكثر احتياجاً، أو من خلال تخصيص نحو 180 مليون دولار لتعزيز قدرات قطاع أمن الحدود بأعداد إضافية من المركبات المسلحة والمركبات المستخدمة في دوريات المراقبة. وفي عام 2018 أعلنت الحكومة الغانية عن اعتزامها تخصيص 164 مليون دولار إضافية تخصص لتطوير قدرات المراقبة لجهاز الشرطة بما يشمل استخدام الطائرات الهليكوبتر والطائرات بدون طيار فضلاً عن العديد من أجهزة وتقنيات المراقبة الحديثة التي أصبح استقدامها وتوظيفها في مجال أمن الحدود أولوية رئيسية للشرطة الغانية. كما خصصت زيمبابوي 600 ألف دولار لرفع قدرات البنية التحتية للمراكز الحدودية وبصورة خاصة مركز بيتبريدج Beitbridge الحدودي الفاصل بين زيمبابوي وجنوب أفريقيا، وذلك في ظل تنامي الخسائر الاقتصادية من التهريب.[63]

- وضع قطاع أمن الحدود على أولويات المطالب الأفريقية للدول المانحة

في ظل التحديات المتنامية المتعلقة بأمن الحدود، أصبحت الدول الأفريقية أكثر حرصاً على حشد المزيد من الموارد لمواجهة هذه التحديات، ومع ضعف القدرات المالية للعديد من دول القارة، أصبحت الدول الأفريقية أكثر حرصاً على إعلام الدول المانحة باحتياجاتها المتزايدة للدعم في هذا المجال على وجه التحديد. ففي سبتمبر من عام 2018، حصلت القوات المسلحة الكينية على ثمان طائرات هليكوبتر مخصصة لمراقبة الحدود من دولة الإمارات العربية المتحدة وذلك كي تعزز من قدراتها على مراقبة حدودها مع الصومال والتي تعد مساحة رئيسية لتركز نشاط حركة شباب المجاهدين.[64]

- تطوير البنية المؤسسية لمراقبة الحدود

من بين المشكلات التي تعاني منها الدول الأفريقية في مجال أمن الحدود ضعف البنية المؤسسية وتشتت المهام بين أكثر من جهة فضلاً عن تفويض السلطات المحلية في العديد من دول القارة بمراقبة الحدود نظراً لوقوعها في أقاليم طرفية نائية. ويأتي مجال التطوير المؤسسي

كأحد أهم مجالات استعادة سيطرة الدولة الأفريقية على مجال أمن الحدود، فعلى سبيل المثال قامت كينيا في أكتوبر من عام 2017 بإعادة هيكلة وحدة مراقبة الحدود الريفية ليتم تسميتها باسم جديد هو وحدة شرطة الحدود Border Police Unit، مع إطلاق برنامج لمضاعفة أعداد القوات التابعة لها من 3 آلاف عنصر إلى 6 آلاف عنصر. ومع إثبات الوحدة الجديدة نجاحاً ملموساً قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتخصيص منحة بقيمة 131 مليون شلن كيني لإمداد الوحدة بمركبات ومعدات تدريبية [65]

كما قامت جنوب أفريقيا بإعادة هيكلة قطاع أمن الحدود باستحداث سلطة إدارة الحدود Border Management Authority (BMA) وذلك كي يتم إخضاع كافة المراكز والمعابر الحدودية البالغ عددها 72 مركزاً لسلطة واحدة تغطي المنافذ الحدودية البرية والبحرية والجوية. ولتدعيم قدرات البلاد على المراقبة المباشرة لحدودها، فتحت جنوب أفريقيا الباب أمام مشاركة القطاع الخاص، حيث تعاقدت الحكومة مع عدد من شركات الأمن –ينتمي غالبية أفرادها لضباط الاحتياط والضباط السابقين– لتتولى تسيير دوريات استطلاع ومراقبة على امتداد الحدود البرية للبلاد.[66]

- تعزيز قدرات المقرات الحدودية ونقاط المراقبة

عانت الدول الأفريقية من غياب الاستعدادات اللوجستية الأساسية عن مقار عمل ملائمة، ومراكز للقيادة والسيطرة على عمليات مراقبة الحدود، فضلاً عن المركبات والأسلحة اللازمة لفرض الأمن في المناطق الحدودية. ومنذ تنامي التهديدات الإرهابية في الساحل الأفريقي، شرعت العديد من دول الإقليم في تطوير استعداداتها في المعابر الحدودية، من بين ذلك ما قامت به تشاد في مايو من عام 2018 من تأسيس مقر جديد للقيادة والسيطرة في العاصمة نجامينا، وما سبق وأن قامت به موريتانيا في نوفمبر من عام 2017 من الاتفاق مع شركة ووتشانج Wuchang الصينية لبناء السفن للشروع في بناء قطعة بحرية راسية تختص بمراقبة سواحلها الممتدة المطلة على المحيط الأطلنطي.[67] وفي عام 2016 أعلنت الجزائر عن شروعها في تأسيس حائط حدودي "ذكي" على الحدود بينها وبين المغرب حيث يوظف بكثافة تقنيات

المراقبة والتصوير عبر كاميرات متقدمة ونظم حديثة للرادار. كما أعلنت الجزائر عن تأسيس 10 نقاط مراقبة حدودية جديدة تمتد بطول حدودها مع المغرب وذلك بغرض مكافحة عمليات التهريب المنتظمة التي تقوم بها شبكات متخصصة في عبور المناطق الصحراوية بعيداً عن نقاط المراقبة المعتادة المقامة على الطرق المعبدة.[68]

- إمداد قوات تأمين الحدود بأسلحة وتقنيات متطورة

امتدت جهود الدول الأفريقية لتشمل مجال تسليح وتجهيز قوات أمن الحدود بأسلحة ووسائل أكثر تقدماً من الناحية التقنية. ففي ظل الاعتماد الكبير لقوات تأمين الحدود على النيجيرية على الأسلحة الخفيفة، وقعت نيجيريا في مارس من عام 2018 اتفاقاً لإنشاء خط إنتاج محلي لعدد من البنادق الآلية من طرازاي Beryl M762 و AK-74 فضلاً عن إنتاج سيارات دفع رباعي مقاومة للألغام بداية من سبتمبر من العام نفسه، والتي تعد الأكثر استخداماً على الحدود الشمالية والشرقية للبلاد حيث تنشط جماعة بوكو حرام الإرهابية على المناطق المحاذية للحدود مع الكاميرون.[69] وفي بوتسوانا اتجهت الحكومة لتدعيم إدارة الاستخبارات والأمن وكذلك قوات الشرطة العاملة في مجال أمن الحدود بالعديد من الوسائل المساعدة تضمنت معدات اتصال ومراقبة ومركبات ومعدات الكترونية مهمة في مجال ضبط الجريمة العابرة للحدود، فضلاً عن تأسيس دائرة تلفزيونية مغلقة تربط كاميرات مراقبة الحدود بنظام مركزي، الأمر الذي تجسد في إعلان الحكومة عن منح ملف أمن الحدود أولوية واضحة في ميزانية الدولة منذ عام 2018.[70]

- الترتيبات الثنائية والثلاثية للإدارة المشتركة للحدود

تنتشر بين الدول الأفريقية ظاهرة الدوريات المشتركة لحماية الحدود بما يضمن تكامل جهود الدول ذات الحدود المشتركة ويعزز من قدرتها على التصدي لمهددات أمن الحدود، فعلى سبيل المثال شهد شهر يونيو من عام 2018 توقيع تشاد والسودان اتفاقاً ثنائياً يقضي بالتعاون المشترك في مجال أمن الحدود. وقد تمتد هذه الاتفاقيات لتضم أكثر من دولتين، وقد تتسع لتتجاوز المجال الأمني، فعلى سبيل المثال وقعت كل من زامبيا ومالاوي وموزمبيق في عام

2003 مذكرة تفاهم تقضي بتحويل المنطقة التي تشهد التقاء حدود الدول الثلاث إلى "مثلث للنمو" للاستفادة من اشتراك الدول الثلاث في نهر زمبيزي.[71]

خلاصات ونتائج

من خلال استعراض المهددات المتعددة لأمن الحدود في القارة الأفريقية، والبحث في مسببات ظهورها، ورصد سياسات الاستجابة على المستويات المختلفة، يمكن الخروج بعدد من الخلاصات الرئيسية تتمثل في:

1. تنتمي النسبة الغالبة من مهددات أمن الحدود في أفريقيا إلى مهددات الأمن غير التقليدية، وذلك بعد التراجع الحاد في الصراعات الدولية على الحدود والتي باتت محصورة في عدد محدود من النزاعات والتي عادة ما لا يتم اللجوء للمواجهات المباشرة بين الجيوش الوطنية لتسويتها في ظل تعدد البدائل السياسية والقانونية المتاحة بما في ذلك التعاون المشترك. ويأتي هذا الوضع المستجد بعد أن شهدت القارة الأفريقية في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين العديد من الصراعات الحدودية كالصراع بين الصومال وإثيوبيا، وبين ليبيا وتشاد، وبين السنغال وموريتانيا. لكن هذا التحول لا يعكس أي تراجع في حدة مهددات أمن الحدود بعدما أثبتته المهددات غير التقليدية من قدرة على تكبيد الدول الأفريقية خسائر كبرى.
2. يعكس واقع مهددات أمن الحدود في الدول الأفريقية اتساقاً واضحاً مع مقولات المدرسة البنائية في هذا المجال. حيث ترتبط المهددات القائمة ارتباطاً وثيقاً بمسببات يغلب عليها الطابع الاجتماعي، فضلاً عن تفاقم حدتها بمنطق التراكم عبر عملية تاريخية ممتدة يمكن رصد أصولها المبكرة خلال الحقبة الاستعمارية قبل أن تتسبب سياسات الحكومات المتعاقبة على الدول الأفريقية في إكسابها المزيد من العمق والتجذر. وعلى جانب آخر،

تعتمد سياسات الاستجابة الأفريقية لمهددات أمن الحدود على ترتيبات الأمن الجماعي خاصة في المستويين الإقليمي والقاري.

3. على الرغم من الاعتماد الأفريقي المتزايد على ترتيبات الأمن الجماعي في مواجهة مهددات أمن الحدود، لا يزال هناك حضور بارز للمقاربات التقليدية القائمة على السياسات الحمائية الانكفائية خاصة لدى بعض الدول الأفريقية الواقعة في أقاليم مضطربة أو التي تشهد علاقات متوترة بدول جوارها. حيث لا تزال ممارسات من قبيل غلق الحدود ومنع مرور الأفراد والبضائع قائمة في حالات أفريقية متعددة، وهي الممارسات التي وجدت مبرراً إضافياً منذ بداية انتشار فيروس كورونا في القارة الأفريقية والذي تم استغلاله كذريعة لتقييد المرور عبر الحدود في حالات متعددة.
4. لا يزال هناك المزيد من الجهد المطلوب بذله من جانب الأطراف المختلفة المعنية بأمن الحدود في أفريقيا، على أن يتم توجيهه في مسارات ثلاثة، أولها تحقيق قدر أعلى من التنسيق بين سياسات تأمين الحدود سواء بين المستويات المختلفة (الوطني والإقليمي والقاري) أو بين الفاعلين في كل مستوى. ويتمثل المسار الثاني في توسيع نطاق سياسات مواجهة مهددات أمن الحدود بحيث تصبح أكثر قدرة على معالجة المسببات الجذرية لهذه المهددات بتعزيز الاشتباك مع العوامل ذات الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. أما المسار الأخير فيتصل بالارتقاء بمرونة سياسات تأمين الحدود في أفريقيا والذي يسمح لها بأن تكون أكثر سرعة في الاستجابة للتطورات المتلاحقة في مهددات أمن الحدود.

وختاماً، تظل قضية أمن الحدود في أفريقيا قضية محورية من بين قضايا الأمن والسلام على مستوى القارة ككل. ويخلق هذا الواقع حاجة ملحة لتطور متوازٍ على المستويين الواقعي والأكاديمي من أجل التصدي لمختلف المهددات القائمة والمستقبلية بما يمكن أن تفرضه من تحديات وجودية للدولة الأفريقية.

الهوامش:

1. Catherine Dorgnach, Border Management in Africa (Vienna: International Center for Migration Policy Development, 2013), P.7.
2. Dr. Wafula Okumu, "The Purpose and Functions of International Boundaries: With Specific Reference to Africa", in African Union Border Programme (AUBP), Delimitation and Demarcation of Boundaries in Africa General Issues and Case Studies (Addis Ababa: Commission of the African Union, Department of Peace and Security, 2013), P. 11.

3. خالد المصري، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية (دمشق: جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد 2، 2014)، ص. ص. 317-318.

4. David Mutimer, "Critical Security Studies", in Myriam Dunn Cavelty, and Victor Mauer (eds.), The Routledge Handbook of Security Studies (Abingdon: Routledge, 2010), Pp. 47-53.
5. Barry Buzan, "Regional Security Complex Theory in the Post-Cold War World", in F. Söderbaum et al. (eds.), Theories of New Regionalism (London: Palgrave Macmillan, 2003), Pp. 141-142.
6. Johannes Gaechter, "Border Security at the Top of African Agendas: Why has border security become so important in African states and whose interests does it serve?" SAIS Journal of Global Affairs (Baltimore: Johns Hopkins University School of Advanced International Studies, Vol. 22, Issue 1, 2019), Pp. 3-5.
7. Eric L. Olson & Christopher Wilson, Defining Border Security, Wilson Center, February 13, 2013. https://bit.ly/3pzVkm2
8. Border Security, U.S. Department of Homeland Security. https://bit.ly/34XoNN1
9. Victor M. Manjarrez, Jr., "Border Security: Defining it is the Real Challenge", Journal of Homeland Security and Emergency Management (Berlin: De Gruyter, Vol. 12, No. 4, January 2015), Pp. 4-5.
10. Christopher L. Levy, Border Security: A Journey Without A Destination, M.A. Thesis (Monterey: Naval Postgraduate School, December 2013), P. 9.
11. Organization for Security and Co-operation in Europe (OSCE), Border Security and Management Concept: Framework for Co-operation by the OSCE Participating States, Ministerial Council, Ljubljana, 6 December 2005, P.2. https://bit.ly/3w4CJAH

    -East Africa Community (EAC), Border Management. https://bit.ly/3x2FeUo
12. Michel Zarnowiecki, "Borders, their design, and their operation", in Gerard McLinden, Enrique Fanta, David Widdowson, Tom Doyle (eds.), Border

Management Modernization (Washington D.C.: The World Bank, 2011), P. 37.

13. European Commission, Practical Handbook for Border Guards (Brussels: European Commission, October, 2019). P. 8.
14. Berry Tholen, "The changing border: developments and risks in border control management of Western countries", International Review of Administrative Sciences (London: SAGE Publications, Vol. 76, No. 2, 2010), P. 260 .
15. Ian Brownlie, and Ian R. Burns, African Boundaries: A Legal and Diplomatic Encyclopedia (Berkeley: University of California Press, 1979.(
16. Jeffrey Herbst, State and Power in Africa: comparative Lessons in Authority and Control (Princeton: Princeton University Press, 2000.(

-Ricardo René Larémont (ed.), Borders, Nationalism, and the African State (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 2005.(

17. Paul Nugent, and Anthony Asiwaju (eds.), African Boundaries: Barriers, Conduits and Opportunities (London: Pinter, 1996.(
18. Cristina Udelsmann Rodrigues, and Jordi Tomàs (eds.), Crossing African Borders: Migration and Mobility (Lisbon: Center of African Studies, University Institute of Lisbon, 2012.(
19. Philippe M. Frowd, Security at the Borders: Transnational Practices and Technologies in West Africa (Cambridge: Cambridge University Press, 2018 .(
20. Celestine Bassey, and Oshita O. Oshita, Governance and Border Security in Africa (Lagos: Malthouse Press Limited, 2010.(
21. Olivier J. Walther, William F.S. Miles (eds.), African Border Disorders: Addressing Transnational Extremist Organizations (Abingdon: Routledge, 2017.(
22. Inocent Moyo, and christiopher Changwe Nshimbi (eds.), African Borders, Conflict, Regional and Continental Integration (Abingdon: Routledge, 2019.(
23. Munich Security Conference, Transnational Security Report: Cooperating Across Borders: Tackling Illicit Flows (Munich: Munich Security conference, 2019.(
24. Denys Reva, How will ISIS setbacks impact Africa? Existing vulnerabilities could provide favourable conditions for ISIS to establish itself on the continent (Johannesburg: Institute for Security Studies ISS, 2017.(https://issafrica.org/amp/iss-today/how-will-isis-setbacks-impact-africa

25. خوسيه لويس مانسيا، تأثير "مصطفى ست مريم" على القائد الجديد لداعش، العين الإخبارية، 21 نوفمبر 2019. https://bit.ly/2sYqb2g

26. Daniel Fahey, ADF Rebels in the DRC: Why are Locals Protesting Against the UN, Again?, Africa Arguments, 11 December 2019 https://bit.ly/361v9dq

27. الجماعات الجهادية تتعاون في مواجهة قوة مجموعة الساحل، سويس إنفو، 14 يناير 2018 https://bit.ly/35Pjheh

28. Adja Khadidiatou Faye, West Africa Must Confront its Foreign Terrorist Fighters (Pretoria: Institute for Security Studies, August 2019،(https://bit.ly/34PwzpO
29. International Organization for Migration (IOM), Displacement Tracking Matrix: Libya's Migrant Report (Grand-Saconnex: International Organization for Migration, Round 26, June-July 2019), Pp. 8, 10, 18,19.
30. Adja Khadidiatou Faye, Op. cit.
31. André Desmarais, Monitoring Illicit Arms Flows: National Forensic Institutions in the Sahel", Security Assessment in North Africa Briefing Paper (Geneva: Small Arms Survey, June 2018), Pp. 5-6.
32. Dionne Searcey, Boko Haram Is Back. With Better Drones, New York Times, 13 September 2019. https://nyti.ms/3gghCF8
33. سافانا دي تسبيرس، قياس تدفقات الأسلحة غير المشروعة: النيجر (جنيف: مسح الأسلحة الصغيرة، ديسمبر 2017)، ص 8.
34. Conflict Armament Research, Investigating Cross-Border Weapon Transfers in Sahel, November (London: Conflict Armament Research Ltd., 2016), P. 10.
35. African Migration Trends to Watch in 2021, Africa Center for Strategic Studies, December 2020. https://bit.ly/2SibXGv
36. Clara Alberola, Zachary Strain and Rufus Horne, West and Central Africa and East and Horn of Africa (Maastricht: Maastricht Graduate School of Governance, 2018.(
37. Béla Hovy, Frank Laczko, Rene N'Guettia Kouass " African migration: An overview of key trends", in Aderanti Adepoju, Corrado Fumagalli, Nanjala Nyabola (eds.), Africa Migration Report: Challenging the Narrative (Grand-Saconnex: International Organization for Migration, 2020). Pp. 16-17.
38. Sheila Khama, Illicit trade in natural resources in Africa (Abidjan: African Development Bank, the African Natural Resources Center, 2016), Pp. 5-7.
39. Sebastian Gatimu, Is the illegal trade in Congolese minerals financing terror? (Pretoria: Institute for Security Studies, 2014.(https://bit.ly/2T9aORE
40. United Nations, Security Council: Spread of 1 Billion Small Arms, Light Weapons Remains Major Threat Worldwide, High Representative for Disarmament Affairs Tells Security Council, 8713th Meeting February 5, 2020. https://bit.ly/3z8DHxZ
41. Mark Shaw and Tuesday Reitano, The Political Economy of Trafficking and Trade in the Sahara: Instability and Opportunities (Washington D.C.: World Bank, Sahara Knowledge Exchange, December, 2014), Pp. 9-12.
42. Serigne Bamba Gaye, Connections between Jihadist groups and smuggling and illegal trafficking rings in the Sahel (Dakar: Centre of Competence Sub-Saharan Africa, 2018), Pp. 10-14.

43. Erik Alda and Joseph L. Sala, "Links Between Terrorism, Organized Crime and Crime: The Case of the Sahel Region" Stability: International Journal of Security & Development (Bradford: Peace Studies and International Development, University of Bradford, UK, Vol. 3, No. 1, 2014), Pp. 2-7.

44. رصد عالم السياسة جيفري هربست بدقة تأثير حجم وشكل أقاليم الدول الأفريقية على استقرارها ونزوعها للصراعات الداخلية والخارجية، للمزيد انظر:

- Jeffrey Herbst, Op. Cit., Pp. 139-173.

45. Thomas M. Wilson and Hastings Donnan, "Nation, state and identity at international borders", in Thomas M. Wilson and Hastings Donnan (eds.), Border identities Nation and state at international frontiers (Cambridge: Cambridge University Press, 1998), Pp. 3-7.
46. Francis Nguendi Ikome, "Africa's international borders as potential sources of conflict and future threats to peace and security", ISS Papers (Pretoria: Institute for Security Studies, No. 233, 2012), Pp. 3-6.
47. El-Affendi, "The Perils of Regionalism: Regional Integration as a Source of Instability in the Horn of Africa?", Journal of Intervention and State-building (Abingdon: Routledge, Vol 3, No.1, March, 2009), Pp. 15-16.

48. محمد عاشور مهدي، الحدود السياسية وواقع الدولة في أفريقيا (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الأفريقي، 1996)، ص. ص. 86 -103.

49. Santiago Iglesias Baniela, and Juan Vinagre Ríos, "Piracy in Somalia: A Challenge to The International Community", The Journal of Navigation (London: The Royal Institute of Navigation, Issue 65, 2012), Pp. 694-696.
50. Devotha Edward Mandanda, Guo Ping, "Differences and Similarities between Gulf of Guinea and Somalia Maritime Piracy: Lessons Gulf of Guinea Coastal States Should Learn from Somali Piracy", Journal of Law, Policy and Globalization (International Institute for Science, Technology and Education (IISTE)Vol.65, 2016), Pp. 41-45.
51. Dirk Siebels, "Pirates, smugglers and corrupt officials – maritime security in East and West Africa", International Journal of Maritime Crime & Security (Harrow: Centre for Business & Economic Research (CBER), Volume 1 Issue 1 February 2020), Pp. 37-41 .
52. Laurent Touchard, "Of Walls and Men: Securing African Borders in the 21th Century", IFRI Focus stratégique (Paris: Institut français des relations international (IFRI), No. 85, November 2018), Pp. 9-12.

53. مفوضية الاتحاد الأفريقي، مسودة استراتيجية الاتحاد الأفريقي للإدارة المتكاملة للحدود (أديس أبابا: مفوضية الاتحاد الأفريقي، إدارة السلام والأمن التابعة للاتحاد الأفريقي، يونيو 2020)، ص. ص. 4-7.

54. Esayas Abebe, Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ), Border Governance: Support to the African Union Border Programme. https://bit.ly/3g3jvGo

55. مفوضية الاتحاد الأفريقي، مرجع سابق، ص. ص. 24-29

56. Philomena Apiko, Sean Woolfrey and Bruce Byiers, The promise of the African Continental Free Trade Area (Maastricht: Political Economy Dynamics of Regional Organisations in Africa, European Centre for Development Policy Management, Discussion Paper No. 287, December 2020), Pp. 9-12.

57. مفوضية الاتحاد الأفريقي، مرجع سابق، ص. ص. 38-43

58. المرجع السابق، ص. ص. 44-47

59. Intergovernmental Authority on Development (IGAD), Mapping Cross-Border Security Threats and Criminal Networks in the IGAD Region, (Djibouti: IGAD, 2018), Pp. 1-4.

60. Intergovernmental Authority on Development (IGAD), Comprehensive Assessment Study on Vulnerabilities and Threats of Transnational Organized Crime in the IGAD Region, (Djibouti: Intergovernmental Authority on Development, 2014.(

61. Intergovernmental Authority on Development (IGAD), Policy Framework on the nexus between Informal Cross-Border Trade & Cross-Border Security Governance Enhancing Cross-Border Cooperation and Cross-Border Economic Exchanges in the IGAD Region (Djibouti: IGAD, 2018) Pp. 28-31.

62. South African Development Community (SADC), Draft Guideline on The Coordinated Border Management (Gaborone: SADC, August, 2011), Pp. 15-19.

63. Mashudu Netsianda, Govt acquires drones for border surveillance, Chronicle, September 4, 2020. https://bit.ly/355jAmh

64. Kenya confirms UAE Fennec delivery, Defence Web, September 17, 2018 https://bit.ly/3pxl5mN

65. U.S. Embassy Nairobi Press Office, United States Donates Ksh 173 Million Mobile Field Hospital and Ksh 131 Million in Vehicles and Training Equipment to Border Police Unit, December 8, 2020. https://bit.ly/3ghbHj4

66. Ottilia Anna Maunganidze And Aimée-Noël Mbiyozo, South Africa's Border Management Authority dream could be a nightmare (Johannesburg: Institute for Security Studies ISS, August 2020.(https://bit.ly/3pyB0RH

67. China begins construction of Mauritanian landing ship, Defence Web, November 17, 2017. https://bit.ly/3z9Ckz4

68. الجزائر تبني جداراً عازلاً على الحدود مع المغرب لـ"محاربة التهريب"، CNN بالعربية، 18 أغسطس، 2016 https://cnn.it/3z9FbYB

69. Nigeria’s DICON to manufacture Beryl M762 assault rifles, Military Africa, March 29, 2018 https://bit.ly/3g1H16z
70. Botswana to prioritise defence and security spending in 2018/2019 budget, Defece Web, October 3, 2017. https://bit.ly/3gnzttU
71. Nikki Slocum-Bradley, "The Zambia-Malawi-Mozambique Growth Triangle (ZMM-GT): Discursive Region-building in Africa and Consequences for Development", in Fredrik Söderbaum and Ian Taylor (eds.), Afro-Regions: The Dynamics of Cross-BorderMicro-Regionalism in Africa (Uppsala: Nordiska Afrikainstitutet, 2008), Pp. 92